الفساد الإداري في العراق

حيدر نعمة بخيت

رغم تعدد المفاهيم التي توضح الفساد إلا ان مجملها لا يتعدى المفهوم الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية للفساد وهو (سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق أرباح خاصة) وهذا المفهوم يتضمن جميع أنواع رشاوى المسؤولين السياسيين وغير السياسيين ومنتسبي القطاع الحكومي Republic Sectorمع استبعاد الرشاوى التي تحدث في القطاع الخاص. ويقسم الفساد الإداري بوجه عام إلى نوعين الأول يسمى بالفساد الأكبر الذي يشارك فيه مسؤولون على مستويات رفيعة كالوزراء ورؤساء الوزراء ورؤساء الدول، والرشوة المترتبة عليه تعد من اخطر أنواع الرشاوى إذ ان البلد الذي يصل الأمر فيه إلى هذه الحالة يسقط في فخ الحلقة المفرغة التي ليس من السهل كسر طوقها والخروج منها، كما حدث في دول أوربا الشرقية في عقد التسعينيات من القرن المنصرم عندما تحولت من اقتصاد التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. أما النوع الثاني من الفساد فيسمى بالفساد المحدود الذي يتضمن جميع أنواع الرشاوى التي تتداول مابين المستويات الدنيا كوكلاء الوزارات والمديرين العامين وصغار الموظفين في المؤسسات الحكومية المختلفة. وإذ كان هذا النوع من الفساد الإداري ينجم عن الرغبة في التعجيل بإنهاء بعض الإجراءات الروتينية أو عدم إنهاء هذه الإجراءات الروتينية على الإطلاق او يكون نتيجة للحاجة المادية الملحة أو لضعف الأجهزة الرقابية في ظل الأوقات الاستثنائية كالحروب والانقلابات العسكرية والانفلات الأمني كما هو الحال في العراق ، الا ان آثاره على الاقتصاد الوطني اقل وطأة من الآثار التي تنجم عن النوع الأول من الفساد كون الفساد الأكبر مرتبطا بصانعي القرار السياسي والاقتصادي والأمني ، فقد يكون السبب في تدمير دول برمتها.

وقد يخضع الفساد الإداري إلى تقسيم آخر وهو على نوعين أيضا الأول هو الفساد العرضي او العابر الذي يحدث نتيجة لحالة طارئة وينتهي بانتهاء هذه الحالة. والثاني هو الفساد الإداري المنظم الذي لا يرتبط بحالة معينة بقدر ارتباطه بعمليات منظمة ومنسقة بصورة تصعب معالجتها.

وبالنسبة للفساد الإداري في العراق فهو ليس وليد اليوم بقدر كونه ناتجاً عن افرازات المراحل السابقة ، فمنذ عام ١٩٥٨ اتسم العراق بسيادة جو ملبد بالانقلابات العسكرية وتعدد الحكومات الانقلابية التي تناوبت على الإمساك بزمام السلطة والتي تمخض عنها بروز مشاكل اقتصادية واجتماعية مختلفة ومن بين تلك المشاكل مشكلة الفساد الإداري، إلا ان هذه المشكلة لم تظهر إلى الوجود بشكل واضح الا بعد اجتياح العراق لدولة الكويت في آب من عام ١٩٩٠ وما تمخض عنه من حصار اقتصادي طاحن من قبل المجتمع الدولي اثر في مختلف مستويات المعيشة ومن بينها منتسبو القطاع الحكومي حيث كان دخل الموظف من الدرجة الثالثة لا يتجاوز الخمسة دولارات شهريا ولم تزد دخول الموظفين بصورة موازية لنمو معدلات التضخم التي أخذت شكلا فلكيا وتدهور قيمة الدينار العراقي بشكل كبير نتيجة لجوء الدولة إلى تمويل انفاقها عبر التمويل بالعجز (الإصدار النقدي الجديد) اذ وصل عرض النقد بالمعنى الضيق M1 في عام ١٩٩٥ (٥٤٠٠٠) مليون دينار حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء بعد ان كان في بداية فرض الحصار (١٥٣٥٩,٣) مليون دينار وذلك في عام ١٩٩٠ ، إلا إن هناك بالمقابل أراء غير رسمية قدرت الكتلة النقدية في القطر عام ١٩٩٦ بحوالي (٥) ترليون دينار !. ومن الطبيعي أن تكون الحاجة الماسة سبباً رئيساً ومهماً من أسباب نشوء وتطور الفساد الإداري. ورغم توصل العراق إلى اتفاق حول مذكرة النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة في عام ١٩٩٦ إلا ان هذا الاتفاق لم يساهم بصورة كبيرة في تحسين الوضع المعيشي لمنتسبي القطاع الحكومي. وبعد ٩ نيسان من عام ٢٠٠٣ ورغم الانفراج الكبير الذي طرأ على منتسبي المؤسسات الحكومية والمتمثل بتحسين مرتباتهم بشكل كبير نسبيا إذا ما قورنت بالفترة السابقة الا ان الفساد الإداري بدلا من ان ينخفض أصبح اشد وطأة من الوقت السابق اذ أصبح العراق يعاني من كلا النوعين، نتيجة الظروف التي يمر بها البلد كعدم وجود حكومة دائمة تأخذ على عاتقها القيام ببرنامج عمل متكامل وتدهور الوضع الأمني وضعف الأجهزة الرقابية وقيام الأحزاب بإعطاء المناصب المهمة على أساس الولاء الحزبي والمحسوبية لا على أساس الولاء للوطن أو في ضوء الكفاءة والنزاهة.

وطبقا للأرقام القياسية الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٤ فان العراق يأتي بالمرتبة ١٢٩ من حيث درجة الشفافية اذ بلغ المؤشر المتكون من عشر درجات ٢,١ درجة وكلما اقترب المؤشر من العشرة دل ذلك على شفافية تلك الدولة. وتأتي فنلندا بمقدمة دول العالم من حيث درجة الشفافية اذ بلغ المؤشر فيها ٩,٧ درجة ثم تأتي بعدها كل من نيوزيلندة والدانمارك اذ بلغ المؤشر فيهما ٩,٦ . ٩,٥ درجة على التوالي أما بنغلاديش وهاييتي فقد جاءتا بالمرتبة الأخيرة (١٤٥) بعد ان بلغ المؤشر ١,٥ درجة في كل منهما. إما الآن فلا شك ان العراق أصبح في وضع أسوأ من العام السابق (عام ٢٠٠٤) من حيث بلوغ الفساد الإداري مستويات خيالية اذ انه استشرى في كل مؤسسات الدولة بلا استثناء وعلى مختلف المستويات مما يتطلب متابعة آثاره وسلوك السبل الكفيلة بتحجيمه ومحاولة استئصال جذوره.

في الهم الاقتصادي

التعددية في الساحة الاقتصادية والثوابت الأمنية

حسام الساموك

في مداخلة ضمن الورشة الاقتصادية التي أقيمت في عمان ابان الأسبوع الماضي وشاركت فيها اتحادات رجال الاعمال والغرف التجارية العراقية، فضلاً عن مراكز واطراف اقتصادية شتى، حاولت التأكيد على ضرورات تعزيز الأنشطة واعتماد التعددية لاغناء الجهد الاقتصادي وبرامجه المتنوعة، لا تقطيع أوصاله وعرقلة انسيابيته، وضربت مثلاً لذلك بتشرذم رجال الاعمال مثلاً في ثلاثة تشكيلات متضاربة كل منها لا يعتد بالاخر ويلغيه، حيث يتوزعون على اتحاد وجمعية ورابطة بما يتعارض واي نسق موضوعي لمتطلبات العمل، وما دهشت له ان بعضاً من الحاضرين استاء لطروحاتي وعدها تجاوزاً على نهج التعددية المعبر بالضرورة عن الآليات الديمقراطية دون ان يفطن الى ان الديمقراطية تفترض اولاً وقبل كل شيء عدم الغاء الاخر واحترام الرأي المعارض واتاحة الفرصة لكل الاراء ان تدلو بدلوها.

ان اخلاقيات التعددية لابد ان تعتمد مبدأ حق كل التوجهات في التعبير عن قناعاتها واجتهاداتها عبر حوار شفاف يتجاوز كل سياقات الالغاء والتزمت والتشهير بالطرف الاخر وصولاً الى علاقات مهنية تستند الى اخلاقيات التبادل التجاري السليم وبما يحقق مصالح الجميع ويلبي متطلبات السوق الحرة القائمة على مبادئ الشرف والامانة.

ان التشكيلات الاقتصادية والتجارية بكل قنواتها تعبر اصلاً عن نزوع اعضائها لتنسيق فعالياتهم وتنمية انشطتهم الصناعية والزراعية والتجارية، بما يعزز حركة السوق في الساحة التي تستوعب مجهوداتهم تدعيماً للمسيرة الاقتصادية الوطنية التي تعود بنتائجها ومردوداتها على كل القطاعات الفاعلة فيها، ولا شك ان تصعيد تنسيق تلك الفعاليات اذا ما امتد ليشمل الاتحادات والتشكيلات الاقتصادية النوعية المتماثلة سيتيح المجال واسعاً امام تنمية قدراتها الانتاجية بشتى قنواتها ويطور اداءها ومنجزاتها. من هذا السبيل ندعو بكل ثقة لان تنهمك تلك التشكيلات الطموحة في منافسة شريفة تستهدف تعزيز برامجها لتنهض باقتدار نحو تحقيق طموحاتها المهنية، ليكون أي شوط تقطعه منظمة او مؤسسة انتاجية او استثمارية حافزاً لمثيلاتها في الانطلاق نحو تفعيل مجهوداتها لتحقيق ما تسعى اليه بكل ثقة واقتدار، وبهذا النهج يكون الجميع روافد خيرة تثري انطلاقة اقتصادنا الوطني.

بعد حرائق الشورجة

(خان الكتان) للاقمشة يعيش حالة ترقب وخوف وانخفاض معدلات خزن البضاعة في السوق

بغداد/ يحيى الشرع

أبدى عدد من تجار جملة الاقمشة في خان الكتان وهو السوق الرئيس للاقمشة في بغداد تخوفهم من نشوب حرائق متعمدة في السوق.

واضافوا ان انفلات الوضع الامني والفراغ الكبير لاجهزة الشرطة في المنطقة سمح لمافيات وعصابات منظمة وموجهة الى جعل السوق مسرحاً لعملياتهم الارهابية ومواصلة تهديداتهم لتجار السوق أسهم بشكل كبير في انخفاض معدلات البيع والشراء كحركة الجملة بنسبة ٤٠٪ كما كانت عليه قبل أشهر.

أبو ديار تاجر جملة يقول بدأنا بافراغ محالنا ومخازننا من البضاعة خوفاً من احتراقها اذ اصبح مايخزن في متاجرنا ٢٥٪ من البضاعة الرئيسة تحسباً لاي حادث طاريء.

وعن حركة السوق واسعار الاقمشة قال تشهد الاسعار انخفاضاً كبيراً بنسبة ٤٠٪ لجميع انواع الاقمشة مقارنة بالأسعار قبل احتلال العراق، قماش نوع كشمير نسائي يتراوح سعره الان بين دولار الى دولار و (١٠) سنتات للمتر الواحد بينما كان سعره سابقاً بدولار ونصف للمتر الواحد والقديفة النسائية يباع الان بدولار وسابقاً كان سعر المتر الواحد منها بـ (١,٣٥) دولار.

فيما علل احمد عبد الرشيد تاجر جملة هذا الانخفاض في الاسعار برفع التعريفة الكمركية عن البضاعة المستوردة وكذلك انخفاض معدلات اجور النقل مقارنة بحجم الكميات الكبيرة المستوردة فضلاً عن توسع حركة الاستيراد من التجار بعدما كانت محتكرة بين اشخاص معدودين يتحكمون بالسوق وبأسعاره.

وعن حركة البيع والشراء قال تاجر آخر ان شريحة الموظفين الفئة الوسط من المواطنين وما دونها هم أساس انتعاش سوق الاقمشة وخاصة بعد تحسن مدخولاتهم المالية من جهة ورخص البضاعة من جهة اخرى مشيراً الى ان التواصل التجاري مع محافظات الوسط والجنوب جيد جداً واما سكنة مدينتي الصدر والشعلة فهم يشكلون نسبة ٥٠٪ من تجارتنا واما المنطقة الشمالية فلايوجد تعامل تجاري معها بسبب تجارتها الحرة مع تركيا وايران وهم يعدون احد مصادرنا الرئيسة لانواع الاقمشة.

وفي سؤال للحدث الاقتصادي لاحد تجار الجملة رفض ذكر اسمه قال نحن على ابوب شهر رمضان الكريم وان الاسعار لم يطرأ عليها أي تغير وهذا ماتفق عليه جميع تجار الجملة ونطمئن الشارع والسوق من خلال الحدث الاقتصادي ان اسعارنا ثابتة بل العكس قد تشهد انخفاضاً ملحوظاً.

رئيس اتحاد المستوردين والمصدرين:

دعونا أكثر من مرة إلى ضبط الحدود، وتفعيل دور السيطرة

ضرورة انشاء مختبرات حدودية لفحص السلع والبضائع المستوردة

بغداد/ كريم الحمداني

أدت المزاحمة التجارية غير العادلة وغير المنضبطة وما دخل العراق من سلع وبضائع خلال السنتين الماضيتين إلى شل الصناعة المحلية، وجعلت العديد من الصناعيين ورجال الاعمال يعزفون عن مزاولة نشاطهم الصناعي والتجاري ويتوجهون للعمل في انشطة تجارية غير انتاجية ولكنها ذات مردود مالي سريع، وتشير الوقائع الى توقف معظم معامل القطاع الخاص عن العمل ولم تستطع هذه المعامل انتاج اقل من ٢٥٪ من طاقاتها الحقيقية.

عن سياسة اغراق السوق وانعكاساتها على الصناعة الوطنية والاجراءات الواجب اتخاذها من قبل الحكومة (الحدث الاقتصادي) التقت السيد ثابت البلداوي رئيس أتحاد المستوردين والمصدرين العراقيين وقال في هذا الاطار: لقد ترك الحصار الذي استمر اكثر من ثلاث عشرة سنة اثراً كبيراً على الاسواق التجارية وكذلك على المواطن، لقد تحددت المناشئ والمنافذ واصبحت السلع والبضائع تصل بدون دعم حكومي لان السلطة انذاك عسكرت الميزانية وحولتها لخدمة ساحة القتال، اما المواطن فقد اثر عليه الحصار مما جعله يقوم ببيع مقتنياته الشخصية والعائلية وحتى الاساسيات الثابتة في داره، بعضهم باع الشبابيك والابواب مما نتج فراغ كبير في السلع المهمة والجيدة في الاسواق فالمستورد مثلاً لا يستطيع استيراد كميات كبيرة وبمواصفات جيدة والمواطن لايستطيع اقتناء سلع وبضائع يحتاجها بسبب التضخم المالي وفقدان القدرة الشرائية نتيجة للتصرفات الارتجالية للحكومية انذاك وحصر اهتمامها بالجانب العسكري حيث انها عسكرت الاعلام واقتصاد البلد على حساب مصلحة المواطن، واضاف قائلا: وبعد التغيير ومارافقه من انفتاح على العالم بعد رفع الحصار تدفقت الى الاسواق العراقية السلع والبضائع المختلفة الجيدة منها والرديئة بدون ضوابط، من الدول المجاورة وغيرها نتيجة الفراغ الذي تشكو منه السوق المحلية، حيث أخذ المواطن يقتني السلع المعمرة وغيرها وخصوصا شريحة الموظفين بعد زيادة رواتبهم بنسبة ٤٠٠٪ واقبل على شراء السلع دون النظر لجانب الجودة والموديل نتيجة حاجته الملحة وافتقاره القدرة على التمييز بسبب الحصار الاعلامي والثقافي الذي عاشه طوال عقود من الزمن.

بعد ذلك توجهنا للبلداوي بالسؤال التالي:

❖ما اجراءاتكم كاتحاد في مواجهة سياسة اغراق السوق؟

فاجابنا بقوله:

-اتحادنا من خلال مشاركته في المؤتمرات والملتقيات الاقتصادية ومن خلال وسائل الاعلام دعا الى ضرورة ضبط الحدود وتفعيل دور السيطرة النوعية وانشاء مختبرات حدودية وتوعية المستهلك وتأهيله للعيش وسط هذا الانفتاح الذي شمل الجوانب الاقتصادية والعلمية والاجتماعية وهو حالة طبيعية لما مر على العراق والعراقيين وجعلهم يقبلون بهذا الانفتاح على مساوئه علماً انه لا يخلو من فائدة للمواطن، واكدنا ان تلك السلع والماركات غير المعروفة لدينا مما تجعل المواطن يشتري سلعاً لاتخدمه لرداءتها وبذلك يتحمل الدخل الوطني خسارة كبيرة من خلال الخسارة التي يتحملها المواطن عن شرائه تلك السلع والبضائع لانه سيضطر لاستبدالها بسبب قصر عمرها او فقدان ادواتها الاحتياطية وحتى صيانتها عسيرة.

❖وماذا عن تخفيض الرسوم الكمركية؟

-قال البلداوي: ان تخفيض الرسوم الكمركية حالياً الى ٥٪ جعل اسعار السلع والبضائع المستوردة اقل من السلع المصنعة محلياً حيث كان النظام السابق يفرض رسوماً وضرائب وصلت الى ٢٥ نوعاً جعلت من السلعة العراقية باهظة الثمن واستمرت النسبة الضريبية الجديدة على شمول المواد الاولية الداخلة في الصناعة الوطنية مما اثر على تلك الصناعة وحجمها وجعلها لاحول ولاقوة امام السلع المستوردة، ان النسبة الضريبية الحالية ٥٪ لاتشكل رقماً في التكاليف ولكن يجب التفريق بين المواد الاولية الداخلة في الصناعة الوطنية وبين المواد المستوردة والمصنعة ونصف المصنعة في التعامل معها ضريبياً وكمركياً لغرض فسح المجال امام الصناعي العراقي في المنافسة مع تلك السلع المستوردة.

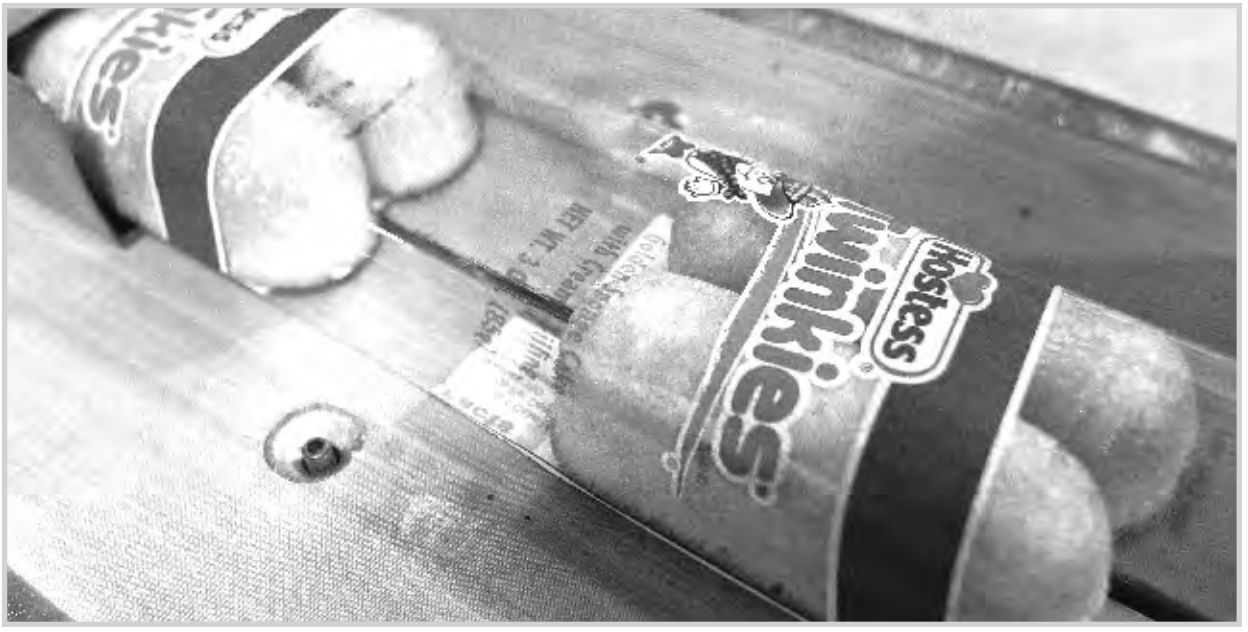

حركة سوق المواد الانشائية

المادة	الكمية	السعر بالدنيار
السمنت المقاوم	طن	٢٨٠٠٠٠
السمنت الابيض	طن	١٧٠٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٥٠٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠م٣	٣٠٠٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٤٥٠٠٠٠
شيش التسليح	طن	٩٥٠٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	٨٠٠
بورك الاهلية	طن	١٤٠٠٠٠

اسعار العملات أمام الدينار العراقي

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار الاميركي	١٤٧٥	١٤٨٢
اليورو	١٨٣٠	١٨٤٠
الجنيه الاسترليني	٢٦٦٥	٢٦٧٥
الدينار الاردني	٢٠٥٠	٢٠٦٠
الدرهم الاماراتي	٤٢٠	٤٣٠
الريال السعودي	٣٨٠	٣٨٥
الليرة السورية	٢٦,٥	٢٨